

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الأنباء» تنشر قائمة أعلى 30 سهماً عوائد على التوزيعات في آخر 3 سنوات

لمستثمري البورصة.. الاستعداد لموسم التوزيعات يبدأ الآن

الشركة	العائد على توزيعات 2015	العائد على توزيعات 2014	العائد على توزيعات 2013
زين	7.6	9	6.8
Ooredoo	7.6	7	7.1
بترونية	6.7	7.5	6.1
نابيسكو	7.4	7.3	5.8
بوبيان ب	7.4	7.3	5.6
الكوت	6.6	6	7.8
بورتلاند	5	5.8	7
يوباك	12	9	9.4
لوجستك	6.4	7.8	7.3
قبوينا أ	7.8	8.8	7
مسالخ وطنية	20.3	21.5	8.1
مسالخ كويتية	12.8	5.3	10.7
أهلية ت	7.9	7.8	6.5
كويت ت	8.3	6.2	6.1
أجلبيني	5.9	5	5
إعادة	5.4	5	6
ب ك تامين	8.4	9.9	6.7
عقارات ك	9.1	8.3	7.5
الصاحبة	5.3	6	5.2
التجارية	6.1	7.1	6.1
ريم	9.9	11.8	5.9
الدواجن	11	8.7	5.3
تسيلات	10.2	10.3	6.9
المستقبل	8	12.9	11.2
ايكاروس	26	10.3	5
المنحة	5	5	7.5
النخيل	11.1	10.4	9.9
الخصومية	8.5	7.2	5
وربة ت	9.4	6.6	5.2
أعبان ع	7.5	5.5	5

المالي يجد أن المؤشرات الوزنية تجاوزت خسائرها خلال العام أكثر من 10٪ خاصة المؤشر الأهم الذي يعبر عن السوق بواقعية وهو «كويت 15»، والذي قلص خسائره منذ بداية 2016 وحتى الآن من قرابة 11٪ إلى نحو 3٪ حالياً. كما قلص المؤشر الوزني خسائره من قرابة 10٪ إلى 3٪ أيضاً، في حين قلص المؤشر السعري خسائره من نحو 8٪ إلى أقل من 2٪.

ويعكس تحسن أداء المؤشرات الوزنية على القيمة الرأسمالية للسوق، فهذه القيمة شهدت خلال التعاملات تراجعاً لاقتراب 4 مليارات دينار، حيث استهلت البورصة عام 2016 بقيمة رأسمالية 26.2 مليار دينار، تراجعت خلال العام إلى نحو 22.5 مليار دينار بنسبة 14٪.

ومع تحسن الوضع في الفترة الأخيرة جراء الرخيم الكبير الذي يشهده عدد من الأسهم البنكية التي تمثل الركيزة الأساسية لمؤشر كويت 15 الذي يضم أكبر 15 شركة كويتية مدرجة أو احتمالية زيادة قيمتها السعريّة، أن سوق الأسهم الكويتي بدأ في إعطاء إشارات واضحة للمستثمرين بأنه يسير في اتجاه التعافي خلال المرحلة الحالية، وذلك في ظل اقتراب المؤشرات الثلاثة من تقليص الخسائر الكبيرة التي منيت بها منذ بداية العام الحالي، فضلاً عن القيمة الرأسمالية للسوق. فالمتتبع لسوق الكويت



(محمد ماشم)

واحدة صاحبة أعلى عائد على التوزيعات وهي «ايكاروس» بنسبة 26٪.

إشارات إيجابية

ومما يشجع على اقتناء الأسهم التي تمثل فرصاً جيدة سواء بالاستثمار في التوزيعات النقدية أو احتمالية زيادة قيمتها السعريّة، أن سوق الأسهم الكويتي بدأ في إعطاء إشارات واضحة للمستثمرين بأنه يسير في اتجاه التعافي خلال المرحلة الحالية، وذلك في ظل اقتراب المؤشرات الثلاثة من تقليص الخسائر الكبيرة التي منيت بها منذ بداية العام الحالي، فضلاً عن القيمة الرأسمالية للسوق. فالمتتبع لسوق الكويت

من الكويت، كما أن عوائد الاستثمار على هذه النوعية من الأسهم أعلى كثيراً من عوائد الودائع البنكية التي لا تزيد عن 2٪.

وفيساً يلي إحصائية لـ «الأنباء» اعتمدت على معلومات تاريخية لشركة كامكو للاستثمار تبين أعلى 30 شركة مدرجة ذات عوائد تتراوح من 5 إلى 26٪ في آخر 3 سنوات (مرفق جدول يبين هذه الشركات ونسب عائد التوزيعات)، حيث أظهرت الإحصائية ما يلي:

● تكشف قائمة الـ 30 سهماً أن 23 شركة تمثل 77٪، وزعت ما بين 5 إلى 10٪ عن أعمال العام الماضي.

● أسهم وزعت من 10 إلى 20٪، في حين كانت شركة

سعر برميل النفط الكويتي في الارتفاع، ما يعني أن شراءها الآن سيكون أفضل من شرائها لاحقاً.

توزيعات تاريخية

ولم يكن الإقبال قاصراً على الأسهم القيادية فحسب، بل امتد أيضاً ليشمل أسهم أخرى معروفة تاريخياً بأنها تعطي عوائد كبيرة على الاستثمار تتجاوز الـ 5٪ وتزيد عن 20٪، وهي عوائد أعلى من الاستثمار في العقار الذي كان يتراوح بين 7 أو 8٪، لكنه بات مرشحاً للانخفاض في ظل ارتفاع تكلفة العيشة بالكويت وزيادة التضخم إلى 3.8٪، ما قد يؤدي إلى زيادة نسب الشقق الشاغرة جراء دفع عائلات إلى السفر

23 سهماً عوائد

توزيعاتها من 5٪

إلى 10٪..

اقتناء أسهم التوزيعات

حالياً أوفر من شرائها

قبل انعقاد الجمعيات

العمومية

7 أسهم عائد الاستثمار

فيها من 10 إلى 26٪

تنويه

الأرقام المعروضة أعلاه هي مجرد مؤشرات استدلالية للمستثمر والمتداول في البورصة الكويتية، وهي ليست دعوة من «الأنباء» للشراء أو البيع أو الاحتفاظ بهذه الأسهم أو غيرها، لذا اقتضى التنويه.

عودة الإنتاج للحقول المشتركة يحتاج إلى تأهيل الحقول قبل عودة الإنتاج لمستوياته الطبيعية

«نفط الكويت»: سنستغل فترة خفض الإنتاج لصيانة الحقول

والنفط، ومع ذلك، يلعب النفط الثقيل ويشكل متزايد دوراً أساسياً في توفير احتياجات سوق النفط العالمية.

ولفت إلى أنه برغم حداثة تاريخ تطوير وإنتاج النفط الثقيل في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنه مليء بالتحديات والفرص الفريدة، حيث يوجد العديد من حقول النفط الثقيل قيد الإنتاج وغيرها الكثير قيد التقييم والتطوير، ويقوم عدد من دول مجلس التعاون الخليجي كالكويت وسلطنة عمان والبحرين باستكشاف كيفية تقييم وفنح مكان النفط الثقيل الضخم غير المستغل.

وأضاف: على الرغم من الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ منتصف 2014، وعدم اليقين الذي يحيم على صناعة النفط والغاز العالمية في ظل هذا الانخفاض المستمر، سعت مؤسسة البترول قداما

الى الإنفاق التزموي على الطاقة، لتكون بذلك أكبر سوق إقليمي لمشاريع النفط والغاز بميزانية نفقات رأسمالية إجمالية تبلغ قيمتها 34 مليار دينار خلال السنوات الخمس المقبلة، وجزء كبير من هذه الاستثمارات مرتبط بتطوير النفط الثقيل.

وتم توقيعه فعلياً في أبريل الماضي، وسيطرح العقد لإنشاء الغاز الحر بالسوق بنهاية مارس 2017.

وأضاف جعفر في كلمته أمام المؤتمر أن النفط الثقيل يوفر قاعدة كبيرة للموارد لتلبية احتياجات العالم للطاقة على المدى الطويل، ومن الجلي أن الطلب على الطاقة سيستمر في الارتفاع، حيث أنه وفقاً لأحدث التوقعات، من المتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة بنسبة تتجاوز 40٪ من عام 2012 إلى 2035. وذكر أنه لا يزال هناك الكثير من النفط في باطن الأرض، إلا أن إمدادات النفط التقليدي تبدو في انخفاض سريع، وهو ما اضطر الصناعة النفطية العالمية للجوء إلى كامن النفط غير التقليدي والتي تعتبر تكلفة إنتاجها أكبر.

التحديات البيئية

وبين أن عملية استخراج النفط الثقيل أكثر صعوبة من غيرها وتتطوي على عدد من التحديات البيئية والاقتصادية، فمن الصعب إدارة التكاليف وخلق الاستدامة في صناعة النفط الثقيل على المدى الطويل إذا أخذنا في الاعتبار التقلبات الاقتصادية وانخفاض أسعار

الإنتاج إلى مستوياته ما قبل التوقف، ففتنا إلى أن هناك بعض المعوقات الفنية والإدارية التي يمكن إدارتها حال اتخاذ القرار بعودة الإنتاج، متمنيا عودة الإنتاج في المنطقة بما يعود بالنفع على الجانبين السعودي والكويتي وإعطاء أريحية لعمليات الإنتاج داخل الكويت.

النفط الثقيل

وعن عمليات إنتاج النفط الثقيل قال جعفر أن نهاية ديسمبر 2018 ستكون البداية لإنتاج النفط الثقيل متوقفاً أن يصل الإنتاج إلى 60 ألف برميل يومياً من حقول الرتبة، مشيراً إلى أن تلك الكميات هي الخطة الموضوعية لاستكمال 4 ملايين برميل بحلول 2020، مؤكداً أن طاقة حقل الرتبة ستصل إلى 180 - 190 ألف برميل يومياً على المدى البعيد.

وأوضح أن القدرة الإنتاجية لشركة نفط الكويت تقدر بـ 3 ملايين برميل يومياً، تختلف عن الطاقة الفعلية وفقاً لمتطلبات السوق اليومية، تختلف يومياً وفقاً لاستيعاب السوق وحاجة المنشآت إلى النفط، وعن مرافق إنتاج الغاز، قال جعفر أن هناك نوعين الأول هو توفير الخدمات الفنية لمنشآت الغاز



جمال جعفر

جعفر: الشركة مستمرة

في خططها نحو زيادة

الإنتاج إلى 4 ملايين

برميل

إنتاج النفط الثقيل

سيبدأ في ديسمبر

2018

قال الرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت جمال جعفر أن خطة نفط الكويت الاستراتيجية لا تشمل على أي نوع من أنواع التخلي عن الاستثمار في القطاع النفطي، مشيراً إلى أن الكويت ملتزمة بقرارات خفض المنظمة المستقبلية للطاقة أو النفط حتى العام 2020 التي تقدر بـ 4 ملايين برميل يومياً. وأضاف جعفر إلى أن نفط الكويت لديها خطة شاملة لتخزين كميات النفط خلال فترة انخفاض ذلك لتكون مخزوناً استراتيجياً لاحتياجات الكويت والسوق. وفيما يتعلق بعودة الإنتاج في المنطقة المقسومة «الحفجي والوفرة»، أفاد جعفر بأن التوقف عن الإنتاج استمر لمدة عامين ما يتطلب إعادة تأهيل للحقول قبل عودة

في مساعيها لزيادة الإنتاج

النفط يتراجع مع انضمام «أوبك» إلى روسيا

30 عاماً. ويعني هذا أن إنتاج أوبك وروسيا وحدهما يلبي نحو نصف حجم الطلب العالمي على النفط والذي يبلغ حالياً ما يزيد على 95 مليون برميل يومياً.

تأتي هذه الأنباء بعد أيام من توصل أوبك وروسيا إلى اتفاق تاريخي لخفض الإنتاج في 2017، ما أطلق زيادة باكثر من 10٪ في الأسعار، وذلك في مسعى للقضاء على تخمة المعروض التي تعاني منها الأسواق منذ أكثر من عامين.

وفي إشارة أخرى على أن المعركة حول الحصص السوقية لم تنته خاصة في آسيا وهي أكبر منطقة مستهلكة للنفط في العالم خفضت شركة أرامكو السعودية النفطية العملاقة سعر بيع خامها العربي الخفيف إلى العملاء الآسيويين في شحنات يناير بمقدار 1.20 دولار للبرميل عن ديسمبر. لكن محللين يستبعدون أن تتراجع أسعار النفط إلى المستويات التي كانت عليها قبل الإعلان عن اتفاق أوبك لخفض الإنتاج الأسبوع الماضي.

سنخافورة - رويترز: تراجع أسعار النفط أمس مع ارتفاع الإنتاج في جميع مناطق التصدير الرئيسية للنفط تقريباً رغم خطط أوبك وروسيا لخفض الإنتاج ما أثار المخاوف من أن تخمة الوفود التي لازمت الأسواق على مدى عامين قد تستمر خلال 2017. وجرى تداول العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت عند 54.75 دولاراً للبرميل بانخفاض 19 سنتاً أو ما يعادل 0.3٪، وانخفض خام غرب تكساس الأميركي الوسيط إلى 51.47 دولاراً للبرميل متراجعا 32 سنتاً أو ما يعادل 0.6٪.

وسجل إنتاج نفط أوبك مستوى قياسياً مرتفعاً جديداً في نوفمبر ليرتفع إلى 34.19 مليون برميل يومياً من 33.82 مليون برميل يومياً في أكتوبر، وفقاً لمخمس يستند إلى بيانات شحن ومعلومات من مصادر بالقطاع. وأعلنت روسيا يوم الجمعة أن متوسط إنتاجها اليومي من النفط بلغ 11.21 مليون برميل يومياً في نوفمبر ليسجل أعلى مستوى له في نحو

فوق 34 مليون برميل يومياً

مسح «رويترز»: «أوبك»

ترفع إنتاجها لمستوى

قياسي في نوفمبر

أشار مسح أجرته «رويترز» إلى ارتفاع إنتاج منظمة البلدان المصدرة للبترول 370 ألف برميل يومياً في نوفمبر بقيادة أنغولا وزيادات أقل في دول من بينها نيجيريا وليبيا وإيران والعراق.

وقررت «أوبك» خلال اجتماع في 30 نوفمبر في قيتبا خفض إنتاجها إلى 32.50 مليون برميل يومياً في أول اتفاق لتقليص المعروض منذ 2008.

لكن الاتفاق لن يدخل حيز التنفيذ قبل أول يناير مما يعني عدم وجود هدف سار لمستوى الإنتاج حالياً، بينما يعد مستوى إمدادات «أوبك» في نوفمبر إذا ما تم استثناء اندونيسيا والغابون عند 33.23 مليون برميل هو الأعلى منذ بدء مسح رويترز عام 1997.

إنتاج «أوبك» من النفط الخام (مليون برميل يومياً)	أكتوبر	نوفمبر
السعودية	10.530	10.450
العراق	4.580	4.620
إيران	3.640	3.680
الإمارات	3.080	3.100
فنزويلا	2.230	2.220
الكويت	2.920	2.900
أنغولا	1.470	1.720
نيجيريا	1.650	1.700
الجزائر	1.090	1.090
إندونيسيا	0.730	0.740
قطر	0.640	0.640
ليبيا	0.500	0.560
الإكوادور	0.550	0.550
الغابون	0.210	0.220
المجموع	33.820	34.190

بعد نجاحها في إقناع الأعضاء بخفض الإنتاج

«ميد»: «أوبك» تواجه مهمة شاقة لإقناع المنتجين من خارجها لتقليص الإنتاج

محمود عيسى

وأبدت عدم رغبتها في خفض إنتاجها من النفط. ومن الجدير بالذكر أن إنتاج النفط من خارج أوبك يشكل 20٪ من إنتاج النفط العالمي، وفي حين قالت المكسيك أنها قد تعمل على خفض إنتاجها في أعقاب قرار أوبك، فإن البرازيل من بين منتجين آخرين - التي حضرت اجتماع أوبك في 30 نوفمبر الماضي كمرافق - قالت أنها قد تستمر في تنفيذ اتفاق الرامية إلى تعزيز الإنتاج بصرف النظر عن اتفاق أوبك.

وارتفعت أسعار النفط بنسبة 10٪ عقب التوصل إلى اتفاق أوبك مباشرة، ولكنها ما لبثت أن تراجعت بعد أن قام منتجون كبار مثل السعودية وروسيا بتعزيز إنتاجهم قبل أن يوضع قرار تخفيض الإنتاج موضع التنفيذ.

برميل يوماً، وقد وافقت روسيا على خفض إنتاجها بنسبة النصف مما هو مقترح بالنسبة للمنتجين من خارج المنظمة. وأوضحت مجلة ان سلطنة عمان هي الأكثر تقبلاً لتخفيضات الإنتاج، حيث نقل عن وزير النفط محمد الرمحي قوله أن خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون برميل يومياً «لم يكن كافياً»، حيث إن السوق لا تزال تشهد وفرة في المعروض. وقال الرمحي قبيل اجتماع فيينا أن بلاده ستتعاون لتحقيق الهدف المنشود، وأضاف «أن حصتنا في خفض الإنتاج ستعتمد على ما يسفر عنه الاجتماع والنسبة التي سيطلب منا الالتزام بها».

وقالت المجلة أن منتجين كباراً آخرين خارج أوبك يبدون أقل تحابوا بالنسبة لخفض الإنتاج، ومن بين هؤلاء كازاخستان التي افتتحت مؤخراً حقل كاشاغان

قال مجلة ميد أن منظمة أوبك، التي واجهت في نوفمبر الماضي مهمة شاقة في إقناع أعضائها بالمواظبة على تقليص الإنتاج إلى 32.5 مليون برميل يومياً، تجد نفسها اليوم أمام مهمة أصعب لإقناع المنتجين من خارج أوبك خلال هذا الأسبوع بالمواظبة على المساعدة في خفض أسعار النفط في عام 2017.

وأضافت المجلة أن السكرتير العام للمنظمة محمد باكتودو وجه الدعوة إلى 14 دولة منتجة للنفط من خارج أوبك من بينها البحرين وعمان لحضور البحوث التي ستجري في العاصمة النمساوية في 10 الجاري. وقد اعتبر الاتفاق على خفض الإنتاج في سياق إقناع الدول غير الأعضاء في أوبك بواقع 600